

الفكر الاقتصادي في كتابات الماوردي

محمد جلوب الفرّحان

تقديم:

يسعى هذا البحث إلى دراسة الفكر الاقتصادي من خلال عينة من كتابات الماوردي (364 - 450هـ)*. ويرمي عن طريق ذلك إلى التحقق من الفرضيات الآتية:

الأولى: فرضية اللغة الاقتصادية:

هل تداولت نصوص الماوردي مفاهيم وصيغاً اقتصادية، بحيث تشكل ما يمكن الاصطلاح عليه بـ «اللغة الاقتصادية»؟

* أنظر الأبحاث التي قام بها الدكتور رضوان السيد، والتي غطت جوانب مختلفة من فكر الماوردي. والماوردي هو (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، ولد عام 364هـ/974م في البصرة، وتوفي عام 450هـ/1058م ببغداد). أنظر للتفصيل، الدراسة التي وضعها الدكتور رضوان السيد للتحقيق الذي وضعه لكتاب الماوردي: قوانين الوزارة وسياسة الملك، دار الطليعة، ط 2، بيروت، 1993، ص ص 7 - 8.

ويقترح الدكتور رضوان السيد ترتيباً زمنياً لمؤلفات الماوردي، لاقى قبولاً معقولاً من الباحثين، بالشكل الآتي: أدب الدنيا والدين (420هـ)، ونصيحة الملوك (حوالي 425هـ) وقوانين الوزارة وسياسة الملك (حوالي 427هـ)، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر (حوالي 432هـ) والأحكام السلطانية والولايات الدينية (حوالي 445هـ) أما مؤلفاته الفقهية وتفسيره فتعود لمطلع القرن الخامس الهجري (405 - 420هـ). أنظر: الماوردي: تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق ودراسة رضوان السيد، دار العلوم العربية، ط 1، بيروت 1987، ص 82.

الثانية: فرضية السياسة المالية:

هل يمكن الحديث عن سياسة مالية من خلال إفادات الماوردي الاقتصادية؟

الثالثة: فرضية الموارد الاقتصادية:

هل تقدم لنا نصوص الماوردي الاقتصادية إمكانيةً للكلام عن الموارد الاقتصادية؟

الرابعة: فرضية الاستثمار الاجتماعي:

هل نصوص الماوردي تُعيننا على وضع دراسة عن الاستثمار الاجتماعي للثروة (المال)؟

الخامسة: فرضية الإدارة المالية والإشراف:

هل إفادات الماوردي الاقتصادية تمكن الباحث من الحديث عما يسمى بـ «الإدارة المالية» والإشراف الاقتصادي؟

السادسة: فرضية الآداب والتربويات الاقتصادية:

هل تقدم لنا نصوص الماوردي مؤشرات تساعدنا في بحث ما نصطلح عليها بـ «الآداب والتربويات الاقتصادية»؟

إن المنهج الذي اعتمده الباحث لإنجاز هذا البحث يتوزع بين الفرضية والتحليل للنص، وإعادة تركيبه في ضوء قراءة استقرائية فاحصة لكل مفهوم اقتصادي وصيغة اقتصادية، وذلك للتحقق من الفرضيات أعلاه، ومن خلال ذلك بيان حقيقة الفكر الاقتصادي عند الماوردي.

اللغة الاقتصادية في كتابات الماوردي:

هل تداولت نصوص الماوردي مفاهيم وصيغاً اقتصادية، بحيث تُشكل ما يمكن الاصطلاح عليه بـ «اللغة الاقتصادية»؟

حملتنا هذه الفرضية على تحليل نصوص الماوردي الاقتصادية وذلك

للقوف على حقيقة اللغة الاقتصادية التي اعتمدها في الحديث وهو يعالج الموضوعات الاقتصادية التي اهتمت ببحثها دائرة تفكيره.

والحقيقة أن هذا المضممار من البحث في الاقتصاديات الماوردية، يُعد بحثاً رائداً، إذ لم نعر في الأدبيات، والأبحاث التي تناولت الاقتصاديات الإسلامية على مثيل له. ومعروف في دوائر المعارف أن ما يحدد استقلالية العلوم، وانفرادها بأبحاث مستقلة من ناحية الموضوع والطريقة، اللغة التي تستخدمها في التعبير عن نظرياتها الخاصة، والتي تعتمدها في صياغة قوانينها الخاصة. وكل ذلك يجعل الخطاب المعرفي يتميز عن الكلام العادي، ويعود هذا التميز إلى اللغة العلمية المستخدمة والتي تختلف عن لغة التداول اليومي.

ورب متسائل: ما هي إسهامة الماوردي في تطوير جهاز لغوي خاص بالاقتصاديات؟ وبمعنى آخر: ما هي المفاهيم الاقتصادية والصيغ الاقتصادية، التي كانت حاضرة في النص الاقتصادي في الكتابات الماوردية؟

ولبيان ذلك نشير أولاً إلى أن اللغة هي نسق من مفاهيم، وهي أوليات الجهاز اللغوي أو ألف بائه. وإن هذه المفاهيم أو الأبجديات تدخل في تركيب البنية أعقد من المفاهيم نطلق عليها الصيغ (أو القضايا بالاصطلاح المنطقي) وهي تقابل الجملة في لغة الحياة اليومية⁽¹⁾. وهذه الصيغ هي أقوال اقتصادية أو قوانين اقتصادية. وتقابل الأبجديات من المفاهيم في لغة الحياة اليومية، المفاهيم الاقتصادية أو أوليات النسق اللغوي الاقتصادي.

تداولت نصوص الماوردي الاقتصادية قائمة من المفاهيم الاقتصادية والتي شكلت أبجديات اللغة الاقتصادية، وهذه القائمة ضمت المفاهيم الاقتصادية الآتية:

(1) أنظر للتفصيل في التأسيس المنطقي للغة:

- Carnap, R. The Logical Syntax of Language; London, 1954, pp. 20-23.

- Ayer, A. Philosophy and Language, Oxford, 1960, pp. 11-12.

«الحاجة، والخصب، والغنى، والسخاء، والمال»⁽¹⁾ و«الجذب، والخراب، والتوسع، والمكاسب، والمواد»⁽²⁾، و«السرف والتبذير»⁽³⁾، و«الكسب والطمع والشره»⁽⁴⁾، و«العطاء والاقتراض»⁽⁵⁾، و«النفع والضرر»⁽⁶⁾، و«الاستدانة والمستدين»⁽⁷⁾، و«النقد والسكة»⁽⁸⁾، و«الحسبة»⁽⁹⁾، و«الطلب، والزراعة، والتجارة، والصرف»⁽¹⁰⁾، و«الهديّة»⁽¹¹⁾، و«الصدقات والزكاة»، و«السهم»⁽¹²⁾، و«الجزية»⁽¹³⁾، و«العشر»⁽¹⁴⁾، و«المصالح والنفقة والجباية»⁽¹⁵⁾، و«الرشوة»⁽¹⁶⁾، و«الفِيء والغنائم والخمس والمصرف»⁽¹⁷⁾، و«عامل، وخراج، وقبض»⁽¹⁸⁾،

(1) أنظر: الماوردي: أدب الدنيا والدين، قدم له وحققه مصطفى السقا، وراجعهُ وعلق عليه الشيخ محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم، ط 1، بيروت 1988، ص 197.

(2) المصدر السابق، ص ص 216 - 217.

(3) المصدر السابق، ص 276.

(4) المصدر السابق، ص 458.

(5) المصدر السابق، ص 465.

(6) المصدر السابق، ص 373.

(7) المصدر السابق، ص 465.

(8) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 1985، ص 315.

(9) المصدر السابق، ص 266.

(10) المصدر السابق، ص 54.

(11) المصدر السابق، ص 96.

(12) المصدر السابق، ص 145.

(13) المصدر السابق، ص 154.

(14) المصدر السابق، ص 156.

(15) المصدر السابق، ص 57.

(16) المصدر السابق، ص 159.

(17) المصدر السابق، ص 161.

(18) المصدر السابق، ص 166.

و«الأرض»⁽¹⁾، و«الأجر والغلة»⁽²⁾، و«الثلث»⁽³⁾، و«الكفاية والرزق»⁽⁴⁾.

وتقدمت دائرة تفكير الماوردي، في نصوص اقتصادية لاحقة، بقائمة أخرى من المفاهيم، الاقتصادية التي تشكل أبجديات اللغة الاقتصادية. وهذه القائمة تألفت من المفاهيم الآتية:

«اقطاع»⁽⁵⁾، و«استغلال»⁽⁶⁾، و«تمليك»⁽⁷⁾، و«ميراث»⁽⁸⁾، و«استيفاء»⁽⁹⁾، و«رسوم وحقوق»⁽¹⁰⁾، و«الدخل»⁽¹¹⁾، و«الغلاء والرخص»⁽¹²⁾، و«المقاسمة»⁽¹³⁾، و«العقد»⁽¹⁴⁾، و«المعاملات والبيوع»⁽¹⁵⁾، و«التعاقد والغش والتدليس»⁽¹⁶⁾، و«المشتري»⁽¹⁷⁾، و«المحتسب والتبايع والمكايل والموازين»⁽¹⁸⁾، و«الوفرة

(1) المصدر السابق، ص 174.

(2) المصدر السابق، ص 86.

(3) المصدر السابق، ص 189.

(4) المصدر السابق، ص 193.

(5) المصدر السابق، ص 239.

(6) المصدر السابق.

(7) المصدر السابق.

(8) المصدر السابق، ص 243.

(9) المصدر السابق، ص 252.

(10) المصدر السابق، ص 254.

(11) المصدر السابق.

(12) المصدر السابق، ص 256.

(13) المصدر السابق، ص 258.

(14) المصدر السابق، ص 259.

(15) المصدر السابق، ص 315.

(16) المصدر السابق.

(17) المصدر السابق، ص 316.

(18) المصدر السابق، ص 317.

والتقصير⁽¹⁾، و«الجودة والرداءة»⁽²⁾، و«النقود»⁽³⁾، و«الشروة والطمع»⁽⁴⁾، و«الخزينة»⁽⁵⁾، و«الادخار»⁽⁶⁾، و«المنفعة»⁽⁷⁾، و«التعويض»⁽⁸⁾، و«الحقوق»⁽⁹⁾، و«الإنفاق»⁽¹⁰⁾، و«تدبير»⁽¹¹⁾، و«قروض»⁽¹²⁾، و«الاستدانة»⁽¹³⁾، و«المستدين»⁽¹³⁾، و«التفريط والافراط والاسراف»⁽¹⁴⁾، و«الاقتصاد»⁽¹⁵⁾.

هذه هي المفاهيم أو الأبجديات الاقتصادية المتداولة في دائرة تفكير الماوردي، والتي يُطلق عليها مصطلح أوليات اللغة الاقتصادية. أما الصيغ الاقتصادية فهي تراكيب أعقد من عالم المفاهيم أو ذلك لأن المفاهيم تدخل في بنيتها وأنها تقدم تفسيراً لحالة اقتصادية أو تعرض وصفاً لواقعة اقتصادية، ولهذا تقسم الصيغة الاقتصادية على خلاف المفهوم، بالصدق أو الكذب، بينما يتميز المفهوم بالوضوح والدقة، وإن غموضه يؤدي إلى تشويش في البناء الاقتصادي، في حين أن تناقض الصيغة يُسبب تناقض النظرية الاقتصادية.

ونحسب أنه في الإمكان الحديث عن معجم اقتصادي في نصوص

(1) المصدر السابق، ص 318.

(2) المصدر السابق.

(3) الماوردي: تسهيل النظر وتعجيل الظفر، ص 275.

(4) المصدر السابق، ص 205.

(5) المصدر السابق، ص 240.

(6) المصدر السابق، ص 275.

(7) الماوردي: أدب الدنيا والدين، ص 65.

(8) المصدر السابق، ص 138.

(9) المصدر السابق، ص 146.

(10) المصدر السابق، ص 461.

(11) المصدر السابق، ص 462.

(12) المصدر السابق، ص 465.

(13) المصدر السابق.

(14) الماوردي: قوانين الوزارة، ص 155.

(15) المصدر السابق، ص 153.

الماوردي. ويتألف معجم الماوردي الاقتصادي من قائمتين: قائمة المفاهيم وقائمة الصيغ. وإذا كان الكلام فيما سبق عن قائمة المفاهيم: فما هي مكونات قائمة الصيغ في معجم الماوردي الاقتصادي؟ إنها القائمة الآتية:

«خصب في المكاسب»⁽¹⁾، و«خصب المواد»⁽²⁾، و«أموال ظاهرة»، و«أموال باطنة»⁽³⁾، و«أموال الفيء والغنائم»، و«مصرف الصدقات»، و«مصرف الفيء والغنيمة»، و«اختلاف المصرفيين»، و«مصرف الخمس»، و«مال الغنيمة»، و«مصرف أربعة أخماس الفيء»⁽⁴⁾، و«عامل الفيء»⁽⁵⁾، و«أرض عشرية»⁽⁶⁾، و«الأموال المنقولة»⁽⁷⁾، و«الخراج بالضمان»⁽⁸⁾، و«حق معلوم»⁽⁹⁾، و«أقطاع تملك»، و«أقطاع استغلال»، و«أهل الصدقة»، و«أهل الفيء»، و«أهل المصالح»، و«مصرف الاستحقاق»⁽¹⁰⁾، و«أرزاق الجيش»⁽¹¹⁾، و«ديوان الاستيفاء»، و«جباية الأموال»⁽¹²⁾، و«رسوم حقوق»⁽¹³⁾، و«العطاء فمعتبر بالكفاية»⁽¹⁴⁾، و«مقاسمة الزرع»⁽¹⁵⁾، و«عقد الجزية»⁽¹⁶⁾، و«بيت

(1) الماوردي: أدب الدنيا والدين، ص 217.

(2) المصدر السابق.

(3) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 145.

(4) المصدر السابق، ص 161.

(5) المصدر السابق، ص 166.

(6) المصدر السابق، ص 174.

(7) المصدر السابق، ص 176.

(8) المصدر السابق، ص 186.

(9) المصدر السابق، ص 94.

(10) المصدر السابق، ص 244.

(11) المصدر السابق، ص 246.

(12) المصدر السابق، ص ص 252 - 253.

(13) المصدر السابق، ص 254.

(14) المصدر السابق، ص 256.

(15) المصدر السابق، ص 258.

(16) المصدر السابق، ص 259.

المال»⁽¹⁾، و«تدليس الأثمان»، و«خرج المشتري»⁽²⁾.

وتداولت دائرة تفكير الماوردي الاقتصادي قائمة أخرى من الصيغ الاقتصادية التي تحتل مكانة متميزة في مكونات النظرية الاقتصادية. وشملت هذه القائمة الصيغ الاقتصادية الآتية:

«تأسيس المال والثروة»⁽³⁾، و«تدبير الأموال»⁽⁴⁾، و«سعة الدخل»⁽⁵⁾، و«قلة الدخل»⁽⁶⁾، و«المال المدخور»⁽⁷⁾، و«منفعة المال»⁽⁸⁾، و«تدبير كفايته»⁽⁹⁾، و«إصابة التدبير»، و«سوء التدبير»، و«فساد التقدير»⁽¹⁰⁾، و«الاقتراض متمسح»⁽¹¹⁾، و«تثمين مواد»⁽¹²⁾، و«تدبير الأموال»، و«حفظ الدخل»، و«ضبط الخرج»، و«ضبط الكفاية»⁽¹³⁾، و«استصلاح الأثمان والأجور»⁽¹⁴⁾. هذه هي الصيغ الاقتصادية التي تشكل عالم الثانويات للغة الاقتصادية.

السياسة المالية في النصوص الاقتصادية:

هل يمكن الحديث عن «سياسة مالية» من خلال إفادات الماوردي

-
- (1) المصدر السابق، ص 266.
 - (2) المصدر السابق، ص 315.
 - (3) الماوردي: تسهيل النظر، ص 205.
 - (4) المصدر السابق، ص 207.
 - (5) المصدر السابق، ص 240.
 - (6) المصدر السابق.
 - (7) المصدر السابق، ص 275.
 - (8) الماوردي: أدب الدنيا، ص 65.
 - (9) المصدر السابق، ص 462.
 - (10) المصدر السابق.
 - (11) المصدر السابق.
 - (12) الماوردي: قوانين الوزارة، ص 173.
 - (13) المصدر السابق، ص 192.
 - (14) المصدر السابق، ص 193 - 194.

الاقتصادية؟ وللتحقق من صحة هذه الفرضية في نصوص الماوردي الاقتصادية، قمنا بتحليل تلك النصوص للوقوف على حقيقة السياسة المالية، وبالتحديد معرفة حركة الأموال ما بين العائد المالي (الدخل) والإنفاق المالي (الخرج). واتخذت العوائد المالية صوراً متنوعة، كما أنّ الإنفاق المالي صُرف في أشكال مختلفة. وعلى أساس العائد والإنفاق تتحدد السياسة أو الموازنة المالية. وفي اختلال كفة الميزان المالي يمكن معرفة «صحة وعافية» السياسة المالية أو «مرض واعتلال» هذه السياسة.

ويرى الباحثون في الشؤون المالية أن السياسة المالية تتأثر بحجم العائد المالي الوارد إلى بيت المال، كما أنها تتأثر بمقدار الإنفاق المالي الخارج والمصروف من بيت المال. ولبيان هذه الآثار، فإن المحور الأول من هذا البحث سידرس ذلك.

وكذلك يُلاحظ أن السياسة المالية تتأثر بالنقد الذي تصدره (تسكه) الدولة وذلك في تنظيم الحياة الاقتصادية. إذ عندما يتعرض النقد إلى التدليس، فإن الحياة الاقتصادية تُصاب بالاختلال، ومن خلال ذلك يتعرض استقرار المؤسسة السياسية للخطر، ولذلك تسعى الدولة إلى ضبط الموازنة بين العائد والإنفاق، ومحاسبة المخربين والعابثين في العملة والحياة الاقتصادية. وهذا ما سنحاول دراسته في المحور الثاني من هذا المبحث.

أولاً: العلاقة بين العائد والإنفاق:

كتب الماوردي نصوصاً اقتصادية عدّة مبثوثة في مؤلفاته المختلفة. ونبين في هذا الجانب من البحث الأفكار الاقتصادية التي احتوتها هذه النصوص والتي تُفيدنا في تقديم شخصية الماوردي الفقيه في الاقتصاد.

والحقيقة أن هذه الأفكار تجتمع لتؤلف مبحثاً نطّلع عليه بـ «السياسة المالية». وهذه السياسة تتشكل من ركنين أساسيين هما: العائد المالي والإنفاق المالي.

ويشمل العائد المالي كل ما تحصل عليه المؤسسة السياسية من أموال أو

ثروات، والتي تتوافر لها من مصادر عديدة. ومن المفيد أن نقف ونتعرف على مدلولات المال في الحضارة الإسلامية. ولبيان هذا المدلول نستند إلى رأي لرضوان السيد الذي ذهب إلى أن المال في «المفهوم العربي التقليدي، هو اسم للقليل والكثير من المقتنيات، وتنقسم هذه التسمية إلى أربعة أقسام: النعين والورق (= الذهب والفضة) والعرض (= الأمتعة والبضائع والجواهر... إلخ) والعقار (الأرض الزراعية والمباني... إلخ) والحيوان...»⁽¹⁾.

ويتكون العائد المالي من اقتصاديات الصدقات (والزكاة)، واقتصاديات الفيء والغنائم، واقتصاديات الجزية والخراج، والاقتصاديات السلطانية.

أما الإنفاق المالي، فهو مصروفات الدولة في الشؤون المختلفة، ويشكل جزءاً أساسياً من السياسة المالية للسلطة. ومن الملاحظ على أدبيات الفقه الإسلامي أنها ثبتت الكثير من المؤثرات التي تنفع في رسم سياسة مالية متوازنة تستجيب للمتغيرات الحاصلة في الحياة، والتي يكون من جانبها، الأثر في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتناولت دائرة تفكير الماوردي الاقتصادي، الإنفاق المالي في نصوص عدة، وعرضت أمثلة على الإنفاق منها: رواتب الجيش والإنفاق العسكري الخاص بتجهيز الجيش للحرب ورواتب العمال والجباة...

تشكل الصدقات عائداً مالياً نافعاً في إعادة تنظيم الحياة، وذلك بما يعود على الفرد والمجتمع من فوائد، وهي بمنظار آخر طريق للموازنة الاجتماعية بين من يملك وبين المحتاج، بحيث توفر ظروف الأمان للمستحقين لها.

لقد بدأ البحث الاقتصادي عند الماوردي بتعريف لهذا العائد المالي بقوله «الصدقة زكاة، والزكاة صدقة، يفرق الاسم، ويتفق المسمى، ولا يجب على

(1) أنظر الدراسة التي قَدَّم بها الدكتور رضوان السيد لكتاب الماوردي: تسهيل النظر وتعجيل الظفر...، ص ص 68 - 69.

المسلم حق سواها، قال رسول الله (ص): «ليس في المال حق سوى الزكاة»⁽¹⁾.

وتُعيد دائرة تفكير الماوردي الاقتصادي إنتاج الفكرة الإسلامية في البعد التنظيمي للحياة من خلال فعل «الزكاة»، فيقول: «الزكاة تجب في الأموال المرصدة للنماء إما بأنفسها أو بالعمل فيها طهرة لأهلها ومعونة لأهل السهمان»⁽²⁾.

ويتقدم بتوصيف لأموال الزكاة، ويرى وهو ينطلق من دائرة الفقه الإسلامي، أنها ضربان: «ظاهرة وباطنة»، ويحدد الأموال الظاهرة بأنها «ما لا يمكن إخفاؤه كالزرع والثمار والمواشي»، ويُعين حدود الأموال الباطنة، فيشير إلى أنها «ما أمكن إخفاؤه من الذهب والفضة وعروض التجارة»⁽³⁾.

وتؤشر دائرة تفكيره إلى أنواع الأموال الخاضعة للزكاة، والتي تشكل عائداً مالياً يترك آثاره على حياة الفرد والمجتمع، وحددت هذه الأموال في أربعة أنواع وهي:

أولاً: المواشي وهي الإبل والبقر والغنم⁽⁴⁾.

ثانياً: ثمار النخل والشجر⁽⁵⁾.

ثالثاً: الزروع⁽⁶⁾.

رابعاً: الفضة والذهب⁽⁷⁾.

وتُعد اقتصاديات الفياء والغنائم من العوائد المالية المهمة، والتي تعمل على

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 145.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق، ص 146.

(5) المصدر السابق، ص 150.

(6) المصدر السابق، ص 151.

(7) المصدر السابق، ص 152.

تنظيم الحياة الاقتصادية، وتُعين في تنشيط الفعاليات الاقتصادية التي تساعد في تشكيل ظروف التوازن الاجتماعي، وذلك من خلال ما توفره من عوائد مالية، تسهم في ترتيب الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الإسلامي.

ونقف ونتساءل: ما هي إفادات الماوردي التي نشرت في تحديد هذه العوائد المالية؟ قدمت إفادات الماوردي تحديداً لهذه العوائد، وذكرت أنها «أموال الفبيء والغنائم» والتي وصلت إلى «بيت المال» عن طريق «المشركين»، أو كانوا سبب وصولها⁽¹⁾. ومن المفيد الإشارة إلى أن دائرة تفكير الماوردي قد ميزت بين نوعين من المصارف، «مصرف الفبيء والغنائم» و«مصرف الصدقات»، وكانت تسعى من خلال هذا التمييز إلى تعيين حدود «مصرف الفبيء والغنائم» وما عليه من استحقاقات، وما يقوم به من واجبات ووظائف باتجاه تنظيم الحياة الاقتصادية الإسلامية.

ويذهب الماوردي إلى أن «مصرف الصدقات منصوب عليه»، وهنا لا يجوز للاجتهاد الذي يتولد في دائرة الفقه الإسلامي أن يعمل شيئاً وذلك لأن النص واضح، والخطاب القرآني صريح. ولأنه بالإضافة إلى ذلك مصرف متكون من أموال المسلمين، ويجوز لهم قسمتها «في أهلها». وإذا كانت هذه هي خصائص مصرف الصدقات: فما هي خصائص مصرف الفبيء والغنائم؟ بيّن الماوردي أن موارد هذا المصرف عائدة عن «طريق المشركين». وإن فعل الاجتهاد في التصرف بها وارد وعامل، وذلك لأنه ليس «لأهل الفبيء والغنيمة» أي خيار في وضعها، في مستحقها، وإنما يتولى ذلك «أهل الاجتهاد من الولاة»⁽²⁾.

ويرى الماوردي أن حدود وطبيعة مصرف الفبيء والغنيمة تقوم على أنهما رافدان اقتصاديان، وتعود عوائدهما المالية إلى «أموال المشركين» وأن «مصرف

(1) المصدر السابق، ص 161.

(2) المصدر السابق.

خمسهما واحد»⁽¹⁾. أما الفارق بين المصرفين فيتحدد في نقطتين: الأولى أن «مال الفبيء مأخوذ عفواً ومال الغنيمة مأخوذ قهراً»⁽²⁾. والثانية «إن مصرف أربعة أخماس الفبيء مخالف.. لمصرف أربعة أخماس الغنيمة»⁽³⁾.

تُشكل اقتصاديات الجزية والخراج، عائدتين مهمين من الاقتصاديات العامة التي تُعين في إدارة شؤون السلطة، والدفاع عن مؤسساتها وتوفير الأمن للرعية في الداخل، والمساهمة في توفير كل السبيل للدفاع عن حياض الجماعة من هجمات الأعداء والمتمردين على السلطة.

وإذا كانت اقتصاديات الجزية والخراج تُسهم في كل تلك الفعاليات؛ فما هي طبيعة اقتصاديات الجزية؟ وما هي طبيعة اقتصاديات الخراج؟ وما الفارق بين الاثنين؟

تقدمت دائرة تفكير الماوردي الفقهية - الاقتصادية، بإفادات في غاية الأهمية في الإفصاح عن حدود الاتفاق ونقاط الافتراق بين الجزية والخراج، وأشارت إلى أن «الجزية والخراج حقان أوصل الله سبحانه وتعالى المسلمين إليهما من المشركين»⁽⁴⁾.

إن الإطار الاقتصادي الذي تجتمع فيه الجزية والخراج، إطار ثلاثي الطبيعة، الوجه الأول منه هو أن الجزية والخراج «مأخوذان من مشرك»، والثاني أنهما «مالا فبيء يُصرفان في أهل الفبيء»، والثالث أنهما «يجبان بحلول الحول ولا يستحقان قبله»⁽⁵⁾.

أما الإطار الاقتصادي المستقل لكل من الجزية والخراج، والذي يحمل

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق، ص 181.

(5) المصدر السابق.

تحديداً لهوية الاستقلال لاقتصاديات كل واحد منهما فيقوم على «أن الجزية نصٌّ وأن الخراج اجتهاد» و«أن أقل الجزية مقدر بالشرع وأكثرها مقدر بالاجتهاد» و«الخراج أقله وأكثره مقدر بالاجتهاد». و«أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر وتسقط بحدوث الإسلام» و«الخراج يؤخذ مع الكفر والإسلام»⁽¹⁾.

ومثلت الاقتصاديات السلطانية عائداً من العوائد المالية التي أسهمت بدور مهم في تحديد اتجاه حركة انتقال المال أو الثروة داخل المجتمع، مما ساعد على ربط العامل بالمؤسسة السياسية من خلال العطايا التي تقدم له. وهي التي أسهمت في النمو الثقافي والحضاري من خلال الهبات التي تمنح للعاملين في هذه الفعاليات الثقافية والحضارية. كما وكان لها فعل في الأحداث التي تلم بالأمة والحياة من خلال تقديم العطايا من بيت المال السلطاني لشد أزور الجيش وتوفير المتطلبات لسد الفتوق والدفاع عن الثغور. وإذا كان هذا فعل الاقتصاديات السلطانية في صور منها في التاريخ، نقف ونتساءل: ما هي إفادات الماوردي الاقتصادية التي حملت فعل تحديد لطبيعة الاقتصاديات السلطانية؟

ناقش الماوردي في إفادات عدة نوعاً من الموارد الاقتصادية الخاصة بالسلطات، فهي نوع من الاقتصاديات السلطانية. وقد بين هذه الاقتصاديات بقوله: «إقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه أوامره، ولا يصح فيما تعين فيه مالكة وتميز مستحقه، وهو ضربان: إقطاع تملك وإقطاع استغلال»⁽²⁾.

ومن ثم عينت الجانب الأول من الاقتصاديات السلطانية وهي «إقطاع التملك» وذهبت إلى أنه ينقسم في «الأرض المقطعة» إلى ثلاثة أقسام وهي «موات وعامر ومعادن»⁽³⁾. أما النوع الثاني «إقطاع الاستغلال» فهو على نوعين

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق، ص 239.

(3) المصدر السابق.

«عشر وخراج» واقتصاد العشر هو «إقطاع لا يجوز لأنه زكاة لأصناف يعتبر وصف استحقاقها عند دفعها إليهم»⁽¹⁾. وحدد اقتصاديات الخراج المرتبطة بالاقتصاديات السلطانية بثلاثة أشكال: الأول «أن يكون من أهل الخراج»⁽²⁾. والثاني «أن يكون من أهل المصالح»⁽³⁾. والثالث «أن يكون من مرتزقة أهل الفيء وفرضية الديوان»⁽⁴⁾.

وتتأثر العلاقة بين الإنفاق والعائد، بحجم ما ينفق من العائدات المالية، وفي الوقت ذاته فإن حجم العائدات يتيح فرصاً أوفر للإنفاق. ولعل من الصور الممثلة للعلاقة بين الإنفاق والعائد: «الأموال المنقولة» فهي في حقيقتها عوائد مالية انتقلت إلى «بيت المال»، وهي من جانب آخر مدفوعات مالية تُوزع على مستحقيها، فهي على هذا الأساس عوائد مالية خارجة من «بيت المال». ويحدد الماوردي هذا العائد المالي بإفادة فاحصة «أما الأموال المنقولة فهي الغنائم المألوفة» ثم يكشف عن كيفية تعامل المسلمين مع هذا النوع من العائدات الاقتصادية، فيشير إلى طريقة تعامل الرسول (ص) بهذه الأموال؛ يقسمها على رأيه، ولما تنازع فيها المهاجرون والأنصار يوم بدر جعلها الله عز وجل ملكاً لرسول الله يضعها حيث يشاء.

ولأجل وضع ثوابت لتوزيع هذه الأموال استندت دائرة تفكير الماوردي الاقتصادية إلى آيات قرآنية لذلك «واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل»⁽⁵⁾. وتعيدُ إنتاج فكرة توزيع الأموال المنقولة (الغنائم) على المشمولين بها فأفادت: «أهل الخمس في الغنيمة هم أهل الخمس في الفيء، فيكون سهم من الخمس لرسول الله (ص) ويُصرف بعده للمصالح، والسهم الثاني لذوي القربى من بني هاشم

(1) المصدر السابق، ص 244.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

(5) سورة الأنفال: آية 41، والماوردي: المصدر السابق، ص 176.

وبني المطلب، والسهم الثالث لليتامى والسهم الرابع للمساكين، والسهم الخامس لبني السبيل»⁽¹⁾.

وذهب الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية» إلى تحديد نوع من النفقات المالية التي تصرفها الدولة على شؤون الدفاع، والمقاتلين، واحتياجات الحرب ومساندة الثغور أو تحدث عن رواتب المقاتلة، وبين أن رواتبهم تتحدد بنوع المقاتل، فهناك «مقاتل مرتزق ومقاتل متطوع»⁽²⁾.

والحقيقة هناك أشكال من المصروفات المالية، والماوردي يقدم شرحاً تفصيلياً لها، فيقول «أما أرزاق ما عدا الجيش» ويقترح أن يُقدم لهم جزءاً من «مال الخراج». وهذه المصروفات توزع على ثلاث فئات:

الأولى: فئة من العاملين ترتزق على «عمل غير مستديم لعمال المصالح وجباة الخراج، فإن الاقطاع بأرزاقهم... يكون ما حصل لهم بها من مال الخراج تسبباً وحوالة بعد استحقاق الرزق وحلول الخراج»⁽³⁾.

الثانية: فئة من العاملين ترتزق على «عمل مستديم»، وإن رزقها يجري «مجرى الجعالة وهم الناظرون في أعمال البر»⁽⁴⁾ وتهزم هذه الفئة المؤذنين والأئمة.

الثالثة: فئة من العاملين ترتزق من «عمل مستديم»، ورزق هذه الفئة يجري «مجرى الإجارة»⁽⁵⁾. وتضم هذه الفئة القضاة والحكام وكتاب الدواوين.

ثانياً: النقد والتدليس والموازنة المالية:

النقد سمة من سمات التطور الحضاري لأي مجتمع، وذلك لكونه شكلاً من

(1) الماوردي: المصدر السابق، ص 177.

(2) المصدر السابق، ص 44.

(3) المصدر السابق، ص 246.

(4) المصدر السابق، ص 247.

(5) المصدر السابق.

أشكال تنظيم العلاقات الاقتصادية، كما أنه بحد ذاته قوة، ونود أن نقف هنا لنستوضح مفهوم النقود ودلالاتها في الحضارة العربية الإسلامية. وهنا نستشهد برأي رضوان السيد، الذي يذهب إلى أن النقود عند مفكرنا الذهب والفضة في الأساس ثم النحاس⁽¹⁾. ويعتقد أن الماوردي «لا يستخدم النقد قانوناً (أو ناموساً) للتعامل بالمعنى الاقتصادي فقط، بل بالمعنيين الاجتماعي والسياسي أيضاً»⁽²⁾.

وبقدر ما ييسر النقد التعامل التجاري ومعاملات السوق، فإنه يواجه تحديات وذلك من خلال أفعال «التدليس» أي تزيف العملة. إن دائرة الفقه الاقتصادي قد اهتمت بالنقد اهتماماً غير اعتيادي، ونهت إلى الجوانب الإيجابية، والجوانب المقابلة المتمثلة بالتدليس. وفي خطاب اقتصادي معبر ذكر الماوردي تلك الحقائق، وخصوصاً العلاقة بين السياسة والنقد، يقول «وليعلم الملك أن من الأمور التي يعم نفعها إذا صلحت ويعم ضررها إذا فسدت، أمر النقود من الدرهم والدينار، فإن ما يعود على الملك من نفع صلاحها لسعة دخله، وقلة خرجه أضعاف ما يعود من نفعها على رعيته»⁽³⁾.

واهتمت دائرة الفقه الاقتصادي في نصوص الماوردي في موضوعة التخريب الاقتصادي، وفعلها المؤذي للمجتمع، ولذلك واجهته بتدابير وأصدرت أحكاماً لمقاومة فعل المخربين. وأشارت دائرة تفكير الماوردي إلى ضرورة مواجهة التخريب الاقتصادي، وإيقاف فعله المؤثر في حياة المجتمع. وفي استقرار المؤسسة السياسية⁽⁴⁾، وذلك لأن عدم الاستقرار يؤدي إلى فوضى من جراء التلاعب في العملة أو النقد، مما يفقد العدالة ويغيب الإنصاف في الحياة، ويقلل في الوقت ذاته من هبة الدولة وفعلها.

(1) أنظر الدراسة التي وضعها رضوان السيد تقديماً لكتاب الماوردي: تسهيل النظر، مصدر سابق، ص 73.

(2) المصدر السابق، ص 75.

(3) الماوردي: تسهيل النظر...، ص 275.

(4) رضوان السيد، المصدر السابق، ص 76.

لقد تحدثت الأدبيات الاقتصادية عند الماوردي عن اصطلاح دالٍ على فعل تزيف العملة والتخريب الاقتصادي، وهو «التدليس» أو «فساد الفضة وخسران العمل». إن الناتج من ذلك: فساد النقد، وفوضى في المعاملات الاقتصادية، وخوف اجتماعي، وعدم استقرار السلطة، ولذلك يقول الماوردي، «ليعلم الملك أن من الأمور التي يعم نفعها إذا صلحت، ويعم ضررها إذا فسدت، أمر النقود من الدرهم والدينار»⁽¹⁾.

وتقدم الماوردي بتوصيف للآثار التي يتركها تدليس النقد، وبكلمات دقيقة قال: «تفسد النقود، ويتجنب الناس قبض الدراهم، ويمنعون من بيع الأمتعة إلا بالعين، إن كان سليماً، وإن كان كالورق في الغش عدل الناس عن مطبوعها إلى الفضة الخرق والذهب الخلاص. وصار إدخال الناس أصول أموالهم، واستحدثوا لمعاملات المهن نوعاً من غير النقود المألوفة»⁽²⁾.

وبخلاف ذلك يتحول النقد إلى قوة اقتصادية واجتماعية، فيصبح فعل تنظيم للحياة، ووظيفة استقرار سياسي للسلطة، والماوردي يُفيد بخطاب معبر عن هذه الحقيقة «فإن كان النقد سليماً من غش، ومأموناً من تغيير صار هو المال المدخور، فدارت به المعاملات نقداً. فعم النفع، وتم الصلاح... وقد كان المتقدمون يجعلون ذلك دعامة من دعائم الملك. ولست تجدُ فساده في العرف إلا مقترناً بفساد الملك، فلذلك صار من دعائم الملك»⁽³⁾.

وأشارت كتابات الماوردي الاقتصادية إلى القرارات التي صدرت بحق الفاعل في تدليس النقد، وبيّنت الرأي المتداول حول هذه القرارات، فأفادت: «والسكة هي الحديدية التي يطبع عليها الدراهم، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة». وذكرت شواهد تاريخية في كيفية التعامل مع المتلاعبين «وقد كان يفكر ذلك ولاة بني أمية حتى أسرفوا فيه، فحكى أن مروان بن الحكم أخذ رجلاً قطع درهماً من

(1) المصدر السابق، ص 275.

(2) المصدر السابق، ص ص 275 - 276.

(3) المصدر السابق، ص 276.

دراهم فارس فقطع يده»⁽¹⁾. إذن هو أسلوب في «التعزير»، وخصوصاً «التعزير على التدليس» وإن فاعله يستحق ذلك⁽²⁾.

نقف ونتساءل: كيف فهمت دائرة تفكير الماوردي حدود الموازنة بين العائد المالي والإنفاق المالي؟ أدركت دائرة تفكير الماوردي أهمية الموازنة المالية بين العائد المالي (الدخل) والإنفاق (الخرج)، وذلك لما له من الأثر في استقرار السلطة، وشيوع العدالة في السلوك السياسي، وفي الوقت ذاته تجعل مهمة السلطة ميسرة في مواجهة المواقف المحرجة التي تواجهها. يقول الماوردي موضحاً حقيقة هذه الموازنة المالية وفعلها المؤثر: «فلأنها المواد التي يستقيم الملك بوفورها، ويختل بقصورها، وتقديرها على الملوك مستصعب، لأنهم يرون بفضل القدرة بلوغ كل غرض... فإن أقاموا بفضل الحزم على السياسة العادلة حتى وقفت بهم القدرة على تقدير الأموال أن يعتبر بما استدام حصوله، ويسهل وصوله، ولم يحتج معه إلى التماس معوز»⁽³⁾.

ولهذه الفكرة الماوردية صدى نسمعه في كتاب ابن الحداد (649هـ) «الجوهر النفيس في سياسة الرئيس» وخصوصاً في فكرة ابن الحداد عن «السياسة العادلة» يقول: «فإن وصف الرياسة العدل في السياسة لتعمر البلاد ويأمن العباد، ويصلح الفساد»⁽⁴⁾.

ويحدد الماوردي أشكالاً من الموازنات المالية بين العائد المالي (الدخل) والإنفاق المالي (الخرج) ومن خلال ذلك بين وضع السلطة والحياة الاجتماعية، إذ إن كل صورة تحمل أثراً لصورة الموازنة المالية. وفي هذا الصدد أفاد الماوردي «ثم لا يخلو حال الدخل إذا قوبل بالخرج من ثلاثة أحوال»⁽⁵⁾. إذن هناك ثلاثة

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 197.

(2) المصدر السابق.

(3) الماوردي: تسهيل النظر...، ص 221.

(4) ابن الحداد؛ الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، تحقيق ودراسة رضوان السيد، دار الطليعة،

ط 1، بيروت 1983، ص 61.

(5) الماوردي: تسهيل النظر...، ص 222.

صور للموازنة المالية:

الأولى: تكون في الموازنة المالية، كفة العائد المالي (الدخل) راجحةً على كفة الإنفاق المالي (الخرج): «أن يفضل الدخل عن الخرج فهو الملك السليم والتقدير المستقيم ليكون فاضل الدخل. فتأمن الرعية عواقب حاجته، ويثق الجند بظهور مكتته...»⁽¹⁾.

الثانية: تكون في الموازنة المالية، كفة الإنفاق المالي (الخرج) راجحةً على كفة العائد المالي (الدخل). وهذه حالة تعرض السلطة والمجتمع والفرد إلى مواقف حرجية، ولنستمع إلى كلمات الماوردي الدالة على هذه الصورة: «أن يقصر الدخل عن الخرج، فهو الملك المعتل، والتدبير المختل، لأن السلطان بفضل القدرة يتوصل إلى كفايته كيف قدره... فيهلك معه الرعايا وينبسط عليه الأجناد»⁽²⁾.

الثالثة: إن كفتي العائد المالي (الدخل) والإنفاق المالي (الخرج) متعادلتان، وهي حالة تحتمل أن تكون الموازنة بينهما مقبولة في زمن الاستقرار. إلا أن لها خطورة في ظروف الحرب: «أن يتكافأ الدخل والخرج حتى يعتدل، ولا يفضل، ولا يقتصر؛ فيكون الملك في زمان السلم مستقراً، وفي زمان الفتوق والحوادث مختلاً»⁽³⁾.

صور من الموارد الاقتصادية:

هل تُقدم لنا نصوص الماوردي الاقتصادية إمكانيةً للكلام عن الموارد الاقتصادية؟

تكلمت دائرة تفكير الماوردي عن أشكال مختلفة من الموارد الاقتصادية. وهذه الموارد بمجملها تُشكل القوة الاقتصادية للسلطة والمجتمع، وهي باصطلاح

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق، ص 223.

(3) المصدر السابق.

الماوردي «الثروة». وهنا نقف ونتساءل: ما هي أشكال الموارد الاقتصادية التي ذكرتها اقتصاديات الماوردي؟ قدمت لنا الأشكال الآتية:

أولاً: الأرض:

إن الأرض من الموارد الاقتصادية التي لها قيمة مالية واعتبارية، وأفرد الماوردي من جهة السياسة الاقتصادية في التعامل مع الأرض، فصلاً مهماً عالج فيه جوانب اقتصادية مهمة. وهذا الفصل بعنوان: «الأرضون إذا استولى عليها المسلمون»⁽¹⁾.

لقد أعادت فقهيات الماوردي ذات النزعة الاقتصادية، إنتاج فكرة التعامل مع الأشكال المختلفة من الأرض ورددت القرارات الفقهية بحق كل شكل من هذه الأشكال. وجاءت هذه القرارات في صور ثلاث:

الأولى: مجموعة اجتهادات فقهية تعاملت مع الأرض التي «ملكتم عنوة وقهراً حتى فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء»⁽²⁾.

الثانية: مجموعة اجتهادات فقهية تعاملت مع الأرض التي ملكت «عفواً لانجلانهم عنها خوفاً فتصير بالاستيلاء عليها وقفاً»⁽³⁾.

الثالثة: مجموعة اجتهادات فقهية تعاملت مع الأرض التي تم الاستيلاء «عليها صلحاً على أن تقر في أيديهم بخراج يؤدنه عنها»⁽⁴⁾.

ثانياً - المياه وأراض جديدة:

الأرض والمياه من الموارد الاقتصادية التي تشكل ثروة للأمة والمجتمع، ويُفِيدان في تنظيم الحياة وإقامة الحضارة وإنشاء المدن والحياة المدنية ونمو

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 174.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص ص 174 - 175.

(4) المصدر السابق، ص 175.

مؤسساتها. وإذا كان هذا هو الحال، فإن إحياء أراضٍ موات بالتأكيد ستسهم في توسيع الرقعة الزراعية مما يكون له من الأثر على النمو الاقتصادي.

كما أن زيادة مصادر المياه، وإضافة مصادر جديدة ستوفر فرصاً للزراعة والنبات مما يؤدي إلى استثمار جديد للأرض بحيث يوفر غلة وعملاً ونقداً للمجتمع وللأفراد، ويوسع من إمكانات حركة الثروة مما يكون الحاصل من ذلك حياة رخاء واستقرار.

وتحدث الماوردي في باب مهم من أبواب كتابه «الأحكام السلطانية» بعنوان «في إحياء الموات واستخراج المياه». عن موارد اقتصادية تُشكل مضمراً اقتصادياً جديداً، يوسع من الإمكانات المالية للدولة والمجتمع والفرد على حد سواء.

انطلقت المناقشة الماوردية لهذه الموارد الاقتصادية من موجه فقهي يقول «من أحيا مواتاً ملكه بإذن الإمام وبغير إذنه»⁽¹⁾. واحتجت في وضع الصورة في إطارها الفقهي بقول لأبي حنيفة «لا يجوز إحياءه إلا بإذن الإمام» واستناداً إلى قول للنبي (ص)؛ «ليس لأحد إلا ما طابت به نفس إمامه»⁽²⁾.

ومن الموارد الاقتصادية التي لها دور في تجديد الحياة وتنمية المجتمع: الماء، فهو نبع الحياة وعصب الاقتصاد. وهو الذي يوسع الرقعة الزراعية، وهو الذي يحدد انتشار الحضارة ونمو المدن والمدنية. والماوردي بيّن أنواع المصادر المائية من خلال إفادة مهمة؛ «أما المياه المستخرجة فتقسم ثلاثة أقسام مياه أنهار ومياه آبار ومياه عيون»⁽³⁾.

والحقيقة أن نصوص الماوردي المعنية بالمياه، فصلت في كيفية التعامل مع المياه من زاوية فقهية. وذلك لتنظيم استثمار الماء لصالح الحياة، ومن ثم تأكيد الحقوق الشخصية في استثمار الماء. إلا أن هذه الفقهيات حذرت في الوقت ذاته

(1) المصدر السابق، ص 223.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ص 226.

من احتكار منابع المياه وعدم تقديم العون لفئات تستفيد منها.

ثالثاً: المعادن:

تُعد المعادن من الموارد الاقتصادية المهمة للدولة والمجتمع، فهي بحد ذاتها ثروة مثل الذهب والفضة وهي وسائل حضارية تسهم في تطوير مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع، وتُصعد من درجات الرقي الحضاري وذلك لأنها تدخل في إنتاج الأدوات الحياتية المختلفة، وتيسير سبل العيش والدفاع.

بعد هذا المهاد نعود إلى دائرة الفقهيات الاقتصادية كما عرضتها نصوص المارودي لنرى: كيف فهم الرجل وضع المعادن وأنواعها في إطار الموارد الاقتصادية؟ يقرر المارودي أن هناك نوعين من المعادن «ظاهرة وباطنة». و«الظاهرة فهي ما كان جوهرها المستودع فيها بارزاً كمعادن: الكحل والملح والقار والنفط، وهو كالماء...»⁽¹⁾ و«المعادن الباطنة فهي ما كان جوهرها مستكناً فيها لا يوصل إليه إلا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والصفير والحديد. فهذه وما أشبهها معادن باطنة سواء احتاج المأخوذ منها إلى سبك وتخليص»⁽²⁾.

الاستثمار الاجتماعي للثروة:

هل نصوص المارودي تُعيننا على وضع دراسة عن الاستثمار الاجتماعي للثروة؟

أسهم الفقه الإسلامي في نزعه الاقتصادية بدور فاعل وحيوي في تنظيم الحياة الاقتصادية للفئات الاجتماعية التي عملت وعاشت تحت خيمة الإسلام، وقد اعتمد على ما قدمه القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأعمال الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم في صياغة قراراته الاقتصادية الخاصة بالأحداث والأوضاع الاجتماعية الجديدة.

(1) المصدر السابق، ص 247.

(2) المصدر السابق، ص 248.

لقد عمل الفقه الإسلامي في كل مفصل من مفاصل الحياة، واعترف بحقوق الأفراد ورعاية مصالحهم، وحفزهم وحثهم في الوقت ذاته للقيام بواجباتهم تجاه المجتمع ومؤسساته المختلفة، ومنها المؤسسة السياسية، وذلك بما يؤدي إلى توفير أجواء الرخاء والاستقرار والأمن للفرد والجماعة.

ويُلاحظ الدارس لنصوص الماوردي أنها احتمت بالبعد الاجتماعي للمال أو الثروة، فقد أشار إلى استقرار السلطة وما يولده ذلك من حياة اجتماعية مستقرة للفتنات الاجتماعية، ورأى أن ذلك يكون بتوافر أمرين «سياسة وتأسيس»، والمهم من ذلك «التأسيس»، فذهب إلى أنه يكون في «تثبيت أوائله - أي الملك - ومبادئه، وإرساء قواعده ومبانيه»، ثم عرض تقسيماً ثلاثياً للتأسيس «تأسيس دين، وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثورة»⁽¹⁾.

وبيّن الدور الذي يلعبه المال في الحياة الاجتماعية، أي استثمار الثروة باتجاه تنظيم مؤسسات المجتمع، ومنها المؤسسة السياسية والتي تتمثل بـ «الملك» الاصطلاح الذي تداولته النصوص الماوردية، وهي تسعى إلى توصيف الفصل الذي تقوم بإنجازه المؤسسة السياسية والمتمثل في الاستقرار ومجابهة أفعال الخروقات والأطماع. إن هذا الفهم جاء في مشروع تأسيس المال والثروة: وفعل المال فهو يحدث في واقع الأقوام ردود أفعال مختلفة؛ فهو «إن يكثر المال في قوم، فيحدث لهم بعلو الهمة طمع في الملك، وقل أن يكون هذا الأمر إلا فيمن له بالسلطنة اختلاط، وبأعوان الملك امتزاج فيبعث مطامع الراغبين فيه على طاعته، وتسليم الأمر إلى زعامته»⁽²⁾.

إن المحرك هنا المصلحة وفي اتجاهين: اتجاه السلطان واتجاه الطامعين. وقد أشار إلى هذه المسألة (رضوان السيد) ويحدود فهم لمصلحة السلطان وعلاقتها بالمصلحة العامة، فذهب إلى أن «الماوردي يسوي بين السياسة المالية الشرعية

(1) الماوردي: تسهيل النظر...، ص 203.

(2) المصدر السابق، ص 205.

والمصلحة: مصلحة العامة ومصلحة السلطان أو السلطنة»⁽¹⁾.

ويتمثل الوجه الآخر من الاستثمار الاجتماعي للثروة في حجم المتحقق من نمو لمؤسسات المجتمع، ومنها المؤسسة السياسية، وأثر ذلك في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وتحديد اتجاه حركة الفئات الاجتماعية، وتصعيد درجات التطور الحضاري في مفاصله المختلفة: الزراعية والصناعية والاستيطان والنمو العمراني والتجارة؛ وبكلمات معبرة أفاد الماوردي قائلاً: إن «سياسة الملك بعد تأسيسه واستقراره، فتشتمل على أربعة قواعد، وهي عمارة البلدان، وحراسة الرعية، وتدبير الجند، وتقدير الأموال»⁽²⁾.

ونجدُ صدى لهذا الموقف الماوردي في كتابات ونصوص لاحقة، ومن هذه الكتابات ما دونه (محمد بن الوليد الطرطوشي) (ت: 520هـ) في كتابه «سراج الملوك» عندما كتب عن دور المال في الحياة السياسية والاجتماعية والعمرانية: «اعلم أن المال قوة السلطان وعماد المملكة ومادة الملك، والمال أقوى العدة على العدد وهو ذخيرة الملك وعماد المملكة وحياة الأرض ومن حقه أن يؤخذ من ويوضع في حقه ويمنع من سرف»⁽³⁾. ونجدُ حضوراً بدرجات ما لأطروحات الماوردي في نصوص ابن الحداد في كتابه «الجوهر النفيس...» حيث يقول بعد أن حدد السياسة وذهب إلى أنها «سياستان سياسة الدين وسياسة الدنيا»، إن «سياسة الدنيا ما أدى إلى عمارة الأرض وكلاهما يرجعان إلى العدل الذي به سلامة السلطان وعمارة البلدان»⁽⁴⁾.

وبين الماوردي في منقولات له فعل الاستثمار الاجتماعي للثروة. وجاءت هذه المنقولات تحمل اجتهاداتٍ فقهية تشجع الكسب الحلال، مشيرةً إلى ما في

(1) أنظر الدراسة التي وضعها الدكتور رضوان السيد تقديماً لكتاب الماوردي؛ تسهيل النظر...، ص 72.

(2) الماوردي: تسهيل النظر...، ص 207.

(3) الطرطوشي: سراج الملوك، تحقيق جعفر البياتي، ط 1، لندن 1990، ص 369.

(4) ابن الحداد، الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، تحقيق رضوان السيد، ص 61 - 62.

ذلك من قوة للمجتمع، وتحذير في الوقت ذاته من ركوب طرق الكسب غير المشروع، ملمحةً إلى أنها وسائل تخريب وإضعاف للمجتمع. وداعية فوق كل ذلك إلى إقامة مجتمع «الكفاية». يقول الماوردي: «فإما اللازم، فما قام بالكفاية، وأفضى إلى سد الخلة، وعليه في طلبه... شروط... استطابته من الوجوه المباحة، وتوقي المحظورة، فإن المواد المحرمة مستخبثة الأصول، ممحوقة المحصول، إن صرفها في بر لم يؤجر، وإن صرفها في مدح لم يشكر»⁽¹⁾.

ويلاحظ أن الماوردي عندما تكلم عن طرق كسب المال أن حركة ذاكرته كانت مرهونة بقوائم الحلال والحرام. وهنا نحسب أن طريقة تفكيره في التعامل مع الثروة كانت موجهة بتلك القوائم. والنتائج من ذلك الدعوة إلى التدبير الصحيح، وتجنب سوء التدبير وفساد التقدير. وذلك لأن «المال يراد لصيانة الاعراض، لا لابتذالها، ولعز النفوس لا لإذلالها»⁽²⁾.

وفي الوقت ذاته نهت الأحكام الفقهية الحاضرة في نصوص الماوردي، الفرد على أن «يتأنى في تقدير مادته وتدبير كفايته، بما لا يلحقه خلل، ولا يناله زلل»⁽³⁾. وأن «الكفاية» مرغوبة في سلوك الأفراد والجماعات. وذلك لما لهذا المبدأ من تهذيب لسلوك الأفراد والجماعات، وكلمات الماوردي تحدثت عن العلاقة بين المال وحسن التقدير والفعل المقابل والمتمثل بسوء التدبير «فإن يسير المال مع حسن التقدير وإصابة التدبير أجدى نفعاً، وأحسن موقعاً، من كثير مع سوء التدبير وفساد التقدير»⁽⁴⁾.

والحقيقة أن الفعاليات الاقتصادية في إفادات الماوردي لم يكن منظوراً إليها

(1) الماوردي: أدب الدنيا والدين، ص 461.

(2) المصدر السابق، ص ص 461 - 462.

(3) المصدر السابق، ص 462.

(4) المصدر السابق، وانظر آراء رضوان السيد حول مجتمع الكفاية وفلسفة الكفاية، تسهيل

النظر... ص 67.

باعتبارها فعاليات اقتصادية خالصة، وإنما كان النظر إليها بعيون فقيه مسلم يتحسس مقدار الاستثمار الاجتماعي للثروة. والدور الذي تلعبه في التماسك الاجتماعي، وإحلال الحق والواجب، وذلك سعياً باتجاه توافر المنفعة بمفهومها الاجتماعي الذي يتعارض مع المنفعة المؤسسة على الربح والخسارة.

جاءت هذه الأفكار في فصل بعنوان «الاقتراض مستسمح به في المروءات». وبيّن أن حركة الثروة وانتقالها يولد علاقات اجتماعية، لها من الأثر في قيام مجتمع إسلامي سليم. فالإقتراض مثلاً يولد علاقة اقتصادية - اجتماعية بين طرفين من أطراف المجتمع، ودعت نصوص الماوردي التي حددت هذه العلاقة، إلى أن يكون اقتراض «المروءة». ولمحت إلى أن المجتمع الذي تجري فيه هذه العلاقة، هو «مجتمع المروءة». وعن ذلك أفاد «فإن تعذر عليه صلاح حاله إلا بمال يستعين به على نوائبه كان له مع الضرورة فسحة، لكن إن وجده قرضاً مردوداً، لم يأخذه صلة وجوداً، فإن القرض مستسمح به في المروءات»⁽¹⁾.

وتمثل الاستثمار الاجتماعي للمال في نصوص ماوردية أخرى، وهذا التمثيل جاء في فهم تقدم به الماوردي لفعل المال في حياة الرعية، ودعوة السلطان إلى ضرورة توفير فرص العيش التي تناسب مختلف الشرائح التي يتكون منها المجتمع. ولنقف فنستمع إلى أقوال الماوردي والتي تقترب من مفهوم الاستثمار الاجتماعي للمال يقول: «في الدفاع عن الرعية من خوف واختلال من نتائج الإهمال. وكلاهما من سوء السيرة وفساد السياسة... فلن يستقيم ملك فسدت فيه أحوال الرعايا، لأنه منهم بمنزلة الرأس من الجسد لا ينهض إلا بقوته ولا يستقل إلا بمعونته»⁽²⁾.

وحدد الماوردي صورة العلاقة بين السلطان والرعية، وعيّن فيها في ثلاث أشكال:

الأول: حق الرعية على السلطان: ومطلوب من السلطان أن يقدم المساعدة

(1) الماوردي: أدب الدنيا والدين، ص 465.

(2) الماوردي: قوانين الوزارة، ص 155.

للرعية في «معاشهم» و«وفور مكاسبهم»⁽¹⁾. إن هذه الصورة من العلاقة تحمل مشروع دعوة للسلطان ليتدخل في إحداث إصلاح اجتماعي من خلال اصلاح معاش الرعية.

الثاني: حق السلطان على الرعية: إن إنشاء المجتمع المستقر، يتطلب قيام علاقة صحية بين السلطان والرعية. بحيث تحمل الرعية على «إطاعة السلطان»⁽²⁾.

الثالث: علاقة السلطان بالرعية، ودعت أدبيات الماوردي أن تكون علاقة «الأب الرؤوف» بالأولاد «البررة». وإن هذا النوع من العلاقة ينهض على أن يدفع السلطان «الأذى» عن الرعية. فهو «كافل مسترعى، ومسؤول مؤاخذ»⁽³⁾.

الإدارة المالية والإشراف الاقتصادي:

هل إفادات الماوردي الاقتصادية تمكن الباحث من الحديث عما يسمى بـ «الإدارة المالية والإشراف الاقتصادي»؟

إن نجاح السياسة المالية لأية دولة أو مؤسسة أو مشروع يرتبط بالإدارة المالية والإشراف. والمقصود بالإدارة مجمل الإجراءات والأنشطة التي يمارسها العمال المشرفون على العصب الاقتصادي، ودفة العملية الاقتصادية والمالية للدولة. ونسعى هنا إلى وضع مقارنة لإفادات الماوردي الاقتصادية، وذلك بما يحقق فهماً للدور الذي تقوم به الإدارة وذلك من تنظيم للعمليات المالية، وإشراف على دقائق الفعاليات الاقتصادية، وبما يحقق استقراراً لسياسة الدولة الاقتصادية أو المالية تجاه الرعية، وبما يكون لذلك من أثر في الاستقرار الاجتماعي والأمني. إن ذلك يتحقق من خلال الإشراف الإداري والتنظيم المالي.

وقد كشف الماوردي في إفادات عدة عن فعل الإدارة الاقتصادية، والدور الذي تقوم به في تنظيم شؤون المؤسسة السياسية. فأشار إلى أن الحضارة العربية

(1) المصدر السابق، ص 155 - 156.

(2) المصدر السابق، ص 156.

(3) المصدر السابق، ص 157.

الإسلامية قد عرفت أشكالاً من المؤسسات التي تتحمل مسؤولية الإدارة والإشراف منها «الديوان» و«الحسبة». وقد حدد عمل كل مفصل من مفصلات هذه المؤسسات، ووظيفة كل عامل يعمل فيها.

وبدأ الماوردي بتحديد طبيعة «الديوان»، فذهب إلى أن «الديوان موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيش والعمال»⁽¹⁾. وبَيَّن شكل هذه الإدارة فأشار إلى أن الديوان موضوع «على دعوة العرب في ترتيب الناس فيه معتبراً بالنسب، وتفضيل العطاء معتبراً بالسابقة في الإسلام وحسن الأثر في الدين، ثم روعي... بالتقدم في الشجاعة والبلاء في الجهد»⁽²⁾. أما «ديوان الاستيفاء وجباية الأموال»⁽³⁾، فهو شكل من أشكال الإدارة المالية.

والحقيقة يمكن النظر إلى الأقسام التي يتكون منها الديوان على أنها أشكال من التنظيم والإدارة المتخصصة. وهذه الأقسام هي:

أولاً: «ما يختص بالجيش من إثبات وعطاء».

ثانياً: «ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق».

ثالثاً: «ما يختص بالعمال من تقليد وعزل».

رابعاً: «ما يختص ببيت المال من دخل وخرج»⁽⁴⁾.

أما الشكل الآخر من أشكال الإدارة المالية، فقد تمثل في نظام «الحسبة» وهو صورة من صور الرقابة والإشراف الاقتصادي على مجمل الفعاليات والمعاملات الاقتصادية، ويرى «رضوان السيد» أن الحسبة هي شكل من

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 249.

(2) المصدر السابق، ص 252.

(3) المصدر السابق، ص ص 252 - 253.

(4) المصدر السابق، ص 254.

أشكال المؤسسات. ويُفيد معلقاً على هذه المسألة: إن إحدى «الولايات المهمة في نظر الماوردي... ولاية الحسبة لدلالاتها الظاهرة في مجال فكر المؤسسات الإسلامية»⁽¹⁾.

إن الرقابة فعل من أفعال الممارسة السياسية النازعة إلى تثبيت الأسعار، وإيقاف التلاعب والغش في المواصفات الغلة وشروط المهنة، وذلك لمنع أي تخريب في البنية الاقتصادية للمجتمع، مما يكون لذلك من خطورة على المؤسسة السياسية، فيعرضها إلى حالة عدم الاستقرار. وقد أشار السيد رضوان إلى ذلك بقوله «كانت المشاكل الرئيسية التي تواجه الدولة ذات طبيعة إدارية ومالية، وكان لا بد من حلها بطريقة إدارية ومالية.. لذلك كان من الطبيعي أن يأتي الوزراء من صفوف الكتاب الإداريين وعمال الخراج»⁽²⁾.

ذكرنا أن النظام الاقتصادي في الإشراف الذي عرفته الحضارة العربية الإسلامية، هو نظام «الحسبة» وهو شكل من الإشراف العام، إلا أن جوانب من الفعل «الحسبي» يخص المراقبة والإشراف على الحياة الاقتصادية. ولتقف نتساءل: ما الإفادات التي قدمها الماوردي لفهم فعل الإشراف والمراقبة والإدارة المالية من خلال نظام «الحسبة»؟

بدءاً تقدم الماوردي في إفادة مهمة بتعريف لنظام «الحسبة»: هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله. وقال الله تعالى: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر»⁽³⁾.

إن الوظيفة التي قام بها نظام الحسبة متعددة الجوانب، فهي تقوم بالتوسط بين

(1) أنظر الدراسة التي وضعها الدكتور رضوان السيد عن نظام الحسبة في الدراسة التي تقدمت لكتاب الماوردي: قوانين الوزارة، ص 31 - 32.

(2) المصدر السابق، ص 101.

(3) سورة آل عمران: آية 104، الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 299.

«أحكام القضاء وأحكام المظالم»⁽¹⁾. وتنهى عن المنكرات⁽²⁾. وتُجبر من خلال «عامل الصدقة» الممتنع من «إخراج الزكاة»⁽³⁾. ومواجهة المعاملات المنكرة مثل «البيوع الفاسدة وما منع الشرع منه»⁽⁴⁾، وإن على «والي الحسبة إنكاره والمنع منه والزجر عليه وأمره في التأديب مختلف بحسب الأحوال وشدة الحظر»⁽⁵⁾، وما «يتعلق بالمعاملات» من «غش المبيعات وتدليس الأثمان»⁽⁶⁾، ومراقبة «المكاييل والأوزان»⁽⁷⁾، و«أهل الصنائع في الأسواق»⁽⁸⁾، و«الطبيب والمعلمين»، و«الصاغة والحاكة والقصارين والصباغين»⁽⁹⁾.

وتكلم الماوردي عن التركيبة الوظيفية للإدارة، وترتيب العاملين فيها. وبَيَّن أن الإدارة تتألف من الوظائف الآتية:

أولاً: الوزراء

ثانياً: القضاة والحكام

ثالثاً: أمراء الأجناد

رابعاً: جباة الأموال⁽¹⁰⁾

لقد أدلى الماوردي بمجموعة إفادات تشكل في حقيقتها موجهاً للإدارة

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 300.

(2) المصدر السابق، ص 308.

(3) المصدر السابق، ص 309.

(4) المصدر السابق، ص 315.

(5) المصدر السابق.

(6) المصدر السابق.

(7) المصدر السابق، ص 317.

(8) المصدر السابق، ص 318.

(9) المصدر السابق.

(10) الماوردي: تسهيل النظر...، ص 240.

المالية، والإشراف على الفعاليات الاقتصادية التي ترتبط بفعل الدولة وفعل الرعية وفي مفاصل المجتمع المختلفة. وشملت هذه الإفادات الأفعال والممارسات لرجال الدولة من عمال يعملون في المؤسسة السياسية، وكان لهم فعل مؤثر في اقتصاد الدولة والنشاطات الاقتصادية للمجتمع (الرعية)، ولاستجلاء الدور الذي يقوم به هؤلاء العمال في النشاطات الاقتصادية للدولة والرعية نتساءل: كيف نظر الماوردي إلى الفعل الاقتصادي المؤثر لهؤلاء العمال؟

من المعروف أن صلاح المؤسسة السياسية مرهون بصلاح عمالها، وواحد من هؤلاء العمال الوزير: إذن: ما هي إفادات الماوردي في هذه القضية؟ إن أول إفادة تقدم بها كانت بياناً عن فعل الوزير المؤثر على الملك رمز المؤسسة السياسية، فيقول: إن «الملك يقوى بوزيره، كقوة البدن بظهره»⁽¹⁾.

إن مهمة الوزير خطيرة وعمله جليل في الحياة السياسية وخصوصاً في حياة الرعية، وقد بيّن الماوردي ذلك في إفادات مهمة تحمل توصيفاً لدقائق فصل الوزير، وهي «تنفيذ أمور الرعايا.. من عادات ومعاملات.. فيقوم الزراع بمزارعهم، ويتشغل الصناع بصنائعهم، ويتوفر التجار على متاجرهم»⁽²⁾.

وبيّن الماوردي فعل الوزير المؤثر في الحياة الاجتماعية وذلك من خلال إشرافه على الأمور الاقتصادية وفي السياسة المالية للدولة وباتجاه توفير الاستقرار في جسم الدولة. وتحدث عن صفة الإقدام في فعل الوزير وذهب إلى أن «الإقدام ينقسم قسمين: أحدهما الإقدام على اجتلاب المنافع والثاني الإقدام على دفع المضار»⁽³⁾. وفي كتابه «قوانين الوزارة» حدد الفعل الذي يقوم به الوزير في

(1) الماوردي: قوانين الوزارة.. ص 137.

ولعل من المفيد الإشارة إلى نص لابن الحداد يحدد فيه فضل الوزير: «ما صلاح الملك؟ قال: وزراؤه وأعوانه فإنهم إن صلحوا صلح وإن فسدوا فسد» أنظر: الجواهر النفيس.. ص 74.

(2) الماوردي: قوانين الوزارة، ص 142.

(3) الماوردي: قوانين الوزارة.. ص 161.

التدبير المالي للدولة، «أما تدبير الأموال، فالوزير يُصان عن مباشرتها، وإنما يحفظ دخلها بالهيئة والاستظهار، ويضبط خرجها بالحاجة والاضطرار»⁽¹⁾.

وتناول تفكير الماوردي قضية الإدارة والإشراف من خلال نصوص اهتمت بتنظيم العمل في مؤسسات الدولة، وذلك لما له من الأثر في استقرار سياسة الدولة تجاه الرعية. أما العمل الذي انشغلت به مدونات الماوردي فهو عمل «القاضي». فقد اهتمت بتنظيم عمل القاضي وشددت على عدم قبول القاضي «للهدية» لأن في ذلك إخلالاً بعمله، وله تأثير في إصدار الحكم، مما يؤدي إلى ضياع الحق وطغيان الباطل «وليس لمن تقلد القضاء أن يقبل هدية من خصم ولا من أحد من أهل عمله وإن لم يكن له خصم لأنه قد يستعديه فيما يليه وروي عن النبي (ص) أنه قال: هدايا الأمراء غلول»⁽²⁾.

وفي تنظيم العمل وإدارته في المؤسسة السياسية نجد أن الفكر الاقتصادي عند الماوردي قد وضع مفاتيح الإدارة المالية في الصرف وتوفير الاحتياجات بيد «أمير الحرب»، فقد حمّله مسؤولية توفير كل المتطلبات بحيث يكون المقاتل على استعداد لخوض الحرب. وعن هذه القضية أفاد: إن على «أمير الحرب» «إعداد ما يحتاج الجيش إليه من زاد وعلوقة تفرق عليهم في وقت الحاجة حتى تسكن نفوسهم إلى مادة يستغنون عن طلبها ليكونوا على الحرب مقبلين»⁽³⁾.

ونعود إلى دائرة التساؤل: ما هي الإفادات الماوردية الباقية والتي تنفع في التنظيم والإشراف الاقتصادي؟ في البدء نقول إن فكر الماوردي الاقتصادي تميز بالواقعية⁽⁴⁾. فقد عاش الرجل مشكلات الواقع وتحسس اختناقات المؤسسة

(1) المصدر السابق، ص 192. وانظر دراسة رضوان السيد التي تقدم كتاب الماوردي: قوانين الوزارة، ص 67 وما بعدها.

(2) الماوردي: الأحكام السلطانية...، ص 96.

(3) المصدر السابق، ص 52.

(4) حول واقعية الماوردي أنظر دراسة رضوان السيد لكتاب قوانين الوزارة (مصدر سابق) ص

السياسية، ولهذا هدف من خلال إفاداته لاقتراح مشروع اصلاح اقتصادي وبدءاً بأول خلية إدارية مرتبطة بالواقع، وعاملة في ثناياه، وهي شخصية «العامل». ويلاحظ أن الماوردي في إفادات اقتصادية معنونة بـ «صفة عامل الفيء» بين أن شروط السياسة الاقتصادية الناجحة تتمثل في إدارة ناجحة. كما أن نجاح الإدارة تتحدد بحجم المؤهلات التي يمتلكها العاملون في الإدارة. وهذه المؤهلات أثرت جوانب مختلفة من شخصية العامل. ومن هذه المؤهلات أن يقدر «أموال الفيء» ويمتلك خبرة تمكنه من «وضعها في الجهات المستحقة». وأن «يكون حراً مسلماً مجتهداً في أحكام الشريعة مضطعاً بالحساب والمساحة»⁽¹⁾.

آداب وتربويات اقتصادية:

هل نصوص الماوردي تقدم لنا مؤشرات تُساعدنا في بحث ما نصلح عليه بـ «الآداب والتربويات الاقتصادية»؟

أدلى الماوردي بجملة إفادات تربوية ذات نزعة اقتصادية، تهدف إلى تكوين وعي اقتصادي لدى الفئة أو الشريحة التي توجهت إليها الإفادة التربوية. وهذه الإفادات التربوية - الاقتصادية توزعت في ثلاثة جوانب:

الأول: آداب اقتصادية للعالم:

إن للتربويات بعد اقتصادي كما وأن للاقتصاديات بعد تربوي، ويتفاعل البعدان ويتجهان إلى تعويد الفرد على عادات اقتصادية نافعة في حياته، ومفيدة في الوقت ذاته للمجتمع. كما وأن لهذه العادات آثار في خلق الاستقرار في الحياة عامة والمؤسسة السياسية خاصة.

لقد كشف الماوردي في إفادة مهمة في كتابه «أدب الدنيا والدين» عن فهم للأثر المتبادل بين العلم والمال، وترجيح لكفة العلم على المال، بل أنه أشار إلى أنه المولد للمال. يقول في منقولة له وعلى صيغة سؤال وجواب: «العلم أفضل أم المال؟ فقال: بل العلم، قيل، فما بالنار نرى العلماء على أبواب الأغنياء، ولا نكاد

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 166.

نرى الأغنياء على أبواب العلماء، فقال: ذلك لمعرفة العلماء بمنفعة المال، وجهل الأغنياء بفضل العلم⁽¹⁾.

ونظر الماوردي في إفادة أخرى إلى العلاقة بين العلم وفضله والمال ومنفعته، وأكد مرة ثانية على فضل العلم على المال، فقال: «العلم خير من المال: العلم يحرسك وأنت تحرس المال. العلم حاكم والمال محكوم عليه⁽²⁾. واشترطت منقولاته التربوية في عمل العالم أن يكون نزيهاً من «شبه المكاسب» لأن من آداب العلماء «نزاهة النفس من شبه المكاسب والقناعة بالميسور عن كد الطالب، فإن شبه المكتسب إثم، وكد الطالب ذل، والأجر أجدر به من الإثم⁽³⁾».

ويذهب في تربوياته التي تنزع منزعاً اقتصادياً، إلى أن آداب العلماء تقتضي أن لا يطلبوا أجراً، و«أن يقصدوا وجه الله بتعليم من علموا، ويطلبوا ثوابه بإرشاد من أرشدوا من غير أن يعتاضوا عليه عوضاً ولا يلتمسوا عليه رزقاً⁽⁴⁾».

الثاني: البعد التربوي للزكاة:

إن الزكاة ركن مهم من أركان الاقتصاد الإسلامي، ويلاحظ أن إفادات الماوردي قد اهتمت بالوجه التربوي من الزكاة، فبينت أن في الزكاة فعل تعويد للنفس على أداء الفعل النبيل، وتمرين لها على الابتعاد عن الشائن من الأمور. كما أن في الزكاة «تمرين النفس على السماحة المحمودة، ومجانبة الشح المذموم، لأن السماحة تبعث على أداء الحقوق، والشح يصد عنها، وما يبعث على أداء الحقوق فأجدر به حمداً، وما صد عنها فأخلق به ذمماً⁽⁵⁾».

(1) الماوردي: أدب الدنيا والدين، ص 65.

(2) المصدر السابق، ص 85.

(3) المصدر السابق، ص 137.

(4) المصدر السابق، ص 138.

(5) المصدر السابق، ص 146.

الثالث: تنمية الضمير الاقتصادي:

تتحمل التربية مسؤولية تجديد الضمير أو إعادة ترتيب مكوناته بحيث يعمل رقيباً موجهاً لأداء العمل الذي يكون منسجماً مع قوائم المرغوبات في المجتمع، ورقبياً محذراً من فعل الأعمال التي تتعارض مع تلك القوائم. وفي مضممار الاقتصاديات فإن التربويات الماوردية نزعت إلى تكوين ضمير إسلامي لدى الفرد يراقب فعالياته في ليله ونهاره. وللتمثيل نشير إلى ما وجهت إليه الإفادات الماوردية في حقل الاقتصاديات، وبالتحديد في تجديد ضمير «عامل الصدقات» نموذجاً ينسحب على كل مفاصل الحياة وأنشطة العاملين في الاقتصاديات.

جاءت إفادات الماوردي لتنمي الضمير الاقتصادي من خلال حديثها عن «والي الصدقات» وتحديد العمل الذي يقوم به. يقول الماوردي: «ليس لوالي الصدقات نظر في زكاة المال الباطن، وأربابه أحق بإخراج زكاته منه إلا أن يبذلها أرباب الأموال طوعاً فيقبلها منهم ويكون في تفريقها عوناً لهم. ونظره مختص بزكاة الأموال الظاهرة يؤمر أرباب الأموال بدفعها»⁽¹⁾.

(1) المصدر السابق، ص 145.